

تقرير

# «محرقة» النسبية «انتحاريون» كسأل

ولّى إلى حدّ ما عهد

المحاذلة الانتخابية. القانون الانتخابي الجديد يحتم على كل الأطراف إعادة النظر بـ «ركاب البوسطات» الانتخابية. للتخلص من «الثقلات». وعليه، سيكون لـ «محرقة» النسبية «أكباش غداء» كثيرة

رلى ابراهيم

كثير هم ضحايا القانون الانتخابي الذي أقرّ أخيراً، وفي مقدمتهم «انتحاريون» تسجّل لهم «شجاعتهم» برفع أيديهم تأييداً لقانون قد ينتهي بهم خارج «جنة البرلمان». فبعضهم سيُحاسب على كسله بعدما اكتفى من النيابة بركوب «البوسطة»، من دون أن يسجّل لهم

(هيلم الموسوي)



حضور تشريعي أو خدماتي. فيما بعضهم الآخر من التشريعيين - على قلتهم - يتأرجح مصيرهم تحت وطأة الصوت التفضيلي. هؤلاء وأولئك بات وجودهم - في ظل النسبية التي أدخلت على القانون - يرخي ثقلاً على مرجعياتهم وأحزابهم التي يرجح أن تعمل على استبدالهم بمرشحين «رافعات». البداية من بيروت، حيث قُسمت الدائرة، وفقاً لتعديلات القانون النسبي، إلى اثنتين، وفي كلاهما يعدّ تيار المستقبل الخاسر الأكبر. ففي الدائرة الثانية، سيجهد رئيس الحكومة سعد الحريري ليلبّي قبضته على الحصّة الأكبر من المقاعد السنوية الستة، ما يحتم عليه توزيع الأصوات التفضيلية. وبما أنه لا فوز بنسبة 100% في القانون النسبي، يرجح أن يخسر الحريري على الأقل مقعداً سنياً ومقعدين شيعيين ومقعدين مسيحيين نتيجة صب الأصوات التفضيلية الزرقاء في غير مكان. ويتوقع أن تطل الخسارة النائب عمار حوري باعتباره الحلقة الأضعف بين الحريري ووزير الداخلية نهاد المشنوق ورئيس الحكومة السابق تمام سلام. وكذلك النائب عاطف مجدلاني (المقعد الأرثوذكسي) الذي

تكاد تنعدم حظوظه في العودة إلى ساحة النجمة في حال عدم إغراق تيار «المستقبل» أصواتاً تفضيلية عليه. فهو، بعد 17 عاماً أمضاها نائباً عن بيروت، لم ينجح في بناء حيثية شعبية حقيقية، مكتفياً بالاعتماد على المحدلة الحزبية. وضع النائب عن المقعد الإنجيلي باسم الشاب الذي يشكل بعلاقاته السياسية والدولية، إضافة إلى التيار الأزرق، ويحوز ضمناً رضى الطائفة ليس أفضل كثيراً في حال كان للتيار الوطني الحر مرشح منافس في دائرة لا يتجاوز فيها عدد المقترعين الإنجيليين الثلاثة آلاف. وهو ما يقوّ به ضمناً لـ «الأخبار». إذ اعتبر أن «لا شيء مضموناً باستثناء المرشحين الذين يحوزون أصواتاً تفضيلية، ما يحتم علينا كتيار التفكير بالتكتيك». ولا ينكر الشاب أن «وضعي كان أفضل في قانون الستين. لكن القانون الجديد أفضل ويجب تغليب على المصلحة الشخصية».

النائب غازي يوسف، الفاقد لأي حيثية تمثيلية لشعبة العاصمة (نال ألف صوت شيعي من 15 ألفاً في انتخابات 2009)، سيكون أيضاً بين «المغادرين» بعد دمج دائرتي بيروت الثانية والثالثة. لكنه، رغم

ذلك، يؤكد نيته الترشح مجدداً لأن «حظوظي مثلي مثل غيري... والحديث عن استبدال النائب عقاب صقر ليس سوى حكي جرايد» على ما يقول لـ «الأخبار».

في بيروت الأولى، يشبه وضع النائب عن مقعد الأقليات نبيل دو فريج (نقل المقعد إلى الدائرة الأولى) وضع مجدلاني لجهة الكسَل النيابي المتواصل منذ 17 عاماً. وبالتالي، فإن بقاءه في مقعد غير محسوم، ويتوقف على دعم «المستقبل» له بالأصوات التفضيلية أو التخلي عنه لمصلحة النائب سيرج طورسركيسيان أو الوزير جان أوغسبيان.

في البقاع الغربي - راشيا، يهتز مقعد الروم الأرثوذكس تحت أنطوان سعد، النائب منذ 2005 على لائحة الحزب الاشتراكي. إذ إن ترشح نائب رئيس مجلس النواب السابق إليلي الفرزلي، مثلاً، سيرجح كفة الأخير لأن التيار الوطني الحر قادر على رفده بالأصوات التفضيلية الكافية للفوز، فيما ستتركز أصوات الاشتراكيين التفضيلية على المرشح وائل أبو فاعور، لا على سعد. والأمر نفسه ينطبق على النائب أمين وهبي الذي لن يتيح له القانون النسبي التمتع بحسنة الستين. إذ يبلغ

## بين الموصل والدوحة

عاهر محنت

حين زرت الموصل للمرّة الأولى، كانت أيام الحصار و«مناطق الحظر الجوّي» وكنت تسمع صوت الطيران الأميركي في محيط المدينة بشكلٍ شبه يومي، وكان في وسعك - من أطراف المدينة - أن ترى أعمدة الدخان تتصاعد حين تضرب القاذفات موقعاً في الصحراء. حينها، كما الآن، كان الطيران الأميركي يقتل بلا سبب، ويرتكب أمورا من نوع قصف دير في شمال العراق وقتل رهبان فيه، من دون أن يعرف أكثر العالم بالأمر، أو تحصل ادانة، أو حتى اعتذار - ناهيك عن أن يعاقب أحدٌ على قتل الأبرياء. اليوم، عادت هذه الطائرات لتقصف الموصل نفسها هذه المرّة، وتهبّم. بالتعاون مع «داعش». أحياء في المدينة، وتدمّر أكثر المدينة القديمة.

علق صديقٍ بأنّه، رغم الارتياح لتحرير الموصل من «داعش»، فإنّه من العسير على المرء أن «يفرح» بتحرير مدن مثل الموصل وحلب، حين يكون ثمن التحرير آلاف الضحايا الأبرياء، ومثلهم شهداء شباب قضاوا في حرب لم تكن إجبارية، وتترك المعركة أجمل مدنك وأعرقتها ركاماً مدمراً. خرجت الموصل من الحرب وقد خسرت، إلى جانب الكلفة البشرية والمادّية، بعضاً من أهم معالمها التي طالما شكّلت هويتها وطابعها: من موقع «النمرود» الذي يعود إلى فجر الحضارة وصولاً إلى الجسر الحديدي الذي بناه البريطانيون. ما يثير الاستفزاز أكثر، أضاف الصديق، هو أن تصبح عواصم مثل الدوحة ولبو ظبي والرياض تتحكّم بمصائر عشرات الملايين من العرب، وتشعل الحروب في بلادنا، وتساهم في إحراق مجتمعاتنا وحواضرنا فيما هم يبنون مدناً من زجاج وبلاستيك (من هنا، لو كان لا بدّ من خيار، لكان من الأفضل لو أنّنا «انهزمنا» بدلاً من هذا «الانتصار»، وكانت جيوش الخليج هي التي تحرّر دبي، مثلاً، بعد أن أصبحت ركاماً منهوياً).

المسألة لا علاقة لها بالترجيّة التي تمارسها بعض النخب المشرّقة تجاه شعوب الخليج (كأنهم شعبٌ والخليجيين شعبٌ مختلف، وكانّ الخليج «صحراء وقحط وتخلف» فيما المشرق اليوم يمثل منارةً للحضارة والإنسانية). المسألة تتعلّق حصراً بطبيعة أنظمة الخليج، ونخبها الحاكمة وسياساتها ودورها في بلادنا؛ وتتعلّق بمفهوم العدل والمنطق، وأنّه لا يجوز لعائلة (أو فرع من عائلة) تحكم بلداً أن تدمّر حياة الملايين، وتموّل تخريب البلاد من ليبيا إلى العراق، ويصدّر إعلامها الحرب الأهلية والكراهية مثلما ترسل مخابراتها شحنات السلاح. هذا الحال ليس إلا صورةً مصغّرة عن النّظام العالمي، تجري على مستوى المنطقة، ولا يجوز لها أن تستمرّ.

الحرب الأهلية العربية

كتب الأكاديمي كريستوفر دايفيدسون، عام 2012 وقبل الأزمة النفطية، كتاباً يحاكي فيه بأنّ ممالك الخليج هي على طريق الانهيار، بل وإنّ استفحال أزمتها هو مسألة قريبة، ستحصل خلال أقلّ من عشر سنوات. زار دايفيدسون الخليج، وعاش سنواتٍ ودّرس في الامارات، وتعرّف إلى النّظام والمجتمع والمسؤولين، وقنّر، ببساطة، أنّ هذا النّظام وأشباهه من المستحيل أن يستمرّ. فضل دايفيدسون العديد من المجالات التي تراكم فيها هذه الحكومات الريعية، منذ عقود، أزمت بنويّة لن تلبث أن تواجه موعد دفع فواتيرها؛ من سوق العمل والعجز عن تنويع الاقتصاد وصولاً إلى الديمغرافيا والعمالة الأجنبية والنّظام السياسي والعلاقة مع المحيط (يقول دايفيدسون إنّ الجيل الجديد من أمراء الخليج لا يلتزم، كآبائه،

سياسة «تصالحية» تسعى إلى تحييد المنطقة عن شؤون الخليج وليس الهيمنة عليها، وتكتفي بالتدخل عبر المال والمساعدات والإفساد، بل إنّ جيل الأبناء لا يستنكف عن اتباع سياساتٍ عدوانية ومدمّرة مع شعوبٍ تحيط بهم وتفوقهم عدداً بكثير).

المصيبة، أنّها هي أنّ لدينا حكومات غير قادرة على بناء مشاريع حكم ناجحة ومستدامة، وبلاد متقدّمة وحصينة، ولا هي تتركنا في حالنا أو تقيم حدوداً وترعى حرمة. ولكنّ هناك عنصراً في المعادلة لا يذكره دايفيدسون وهو يشرح عمق المشكلة في أنظمة الخليج. حين نتكلّم على تنويع الاقتصاد أو بناء اقتصادٍ ناجح أو تدريب العمّال وتشغيلهم، فإنّ المسألة (كما في خيارات السياسة) لا تقتصر ببساطة على «خيارات خاطئة»، أو يمكن أن تُفسّر عبر سياسات الهدر والفساد. هناك عنصرٌ بنويّ هنا: بصرف النظر عن حاجات السعودية، مثلاً، وإمكانتها، هل يمكن أن نتخيّل أن تقبل واشنطن بحاكم سعوديّ يأخذ بزمام الثروة الوطنيّة، ويطلق تنمية سيادية، وينفق عائدات النفط في الداخل بدلاً من الاستيراد وشراء السلاح، وينشئ صناعات محلّية مستقلة عن الشركات الغربية، ويصنع سلاحاً متقدّماً بنفسه، لا تتحكم به أميركا، ويصدّره لمن يشاء؟ (بالمناسبة، هذا يسير لو كانت هناك ارادة، نظراً للموارد السعودية وعلاقات المملكة بالعالم، بل إنك قادرٌ - نظرياً - على شراء شركة سلاح عالمية كبيرة، بحجم «ساب» السويدية أو «جيات» و«تاليس» في فرنسا، بجزءٍ من ثمن إحدى الصفقات الكبرى التي يعقدها الحكّام السعوديون مع أميركا، وهذه الشركات تصنع كلّ أشكال السلاح).

المقصد هنا هو أنّ طبيعة العلاقة مع الغرب، ومصالح أميركا وبنية النّظام في الخليج، تمنع هذه الدول من حلّ مشاكلها العميقة أو اعتماد سياساتٍ سيادية؛ ولو خرج - فرضاً - قائدٌ خليجيّ استقلالي الرّعة، فهو لن يصل إلى الحكم أو ستخلعه واشنطن وحلفاؤها. من هنا، فإنّه من العبث أن تتوقع «استدارة ناصرية» لدى الأنظمة الحاكمة في الخليج، أو حتّى أن تؤدّي التناقضات بينها إلى الابتعاد عن المحور الأميركي وإشراف واشنطن. الموضوع ليس خياراً. في الأزمنة الخليجية القائمة، مثلاً، يمكنك أن تنسى كلام الإعلام عن «تقاربات» و«تحولات»، فأميركا تملك ورقة الحسم: يكفي، مثلاً، أن تعطي واشنطن الضوء الأخضر وموافقة حتّى يحصل تغيير للنّظام في الدوحة، أو توضع قطر - مثل البحرين - تحت الوصاية السعودية. ولن يقوم أحدٌ في العالم بمعارضة أو ممانعة هذا الواقع بشكلٍ فعّال، ولن يحصل قتال ومقاومة. القطريّون، قبل الجميع، يعرفون هذا الواقع جيّداً وهذه الأزمنة لن تزيد إلا من التصاق الأنظمة بالزراعي الأميركي وضمائنه.

لا أطرف من نظريّة «استقطاب» نظام خليجيّ الآ النظرية القائلة بأنّ الفارق بين قطر وخصومها الخليجيّين هو أنّها تدعم «الشعوب» والديمقراطية و«الربيع»، فيما الباقون يقمعون الشعوب ويقتلون الثورات. هذه مسألة وقائع بسيطة: الدوحة، على طول المنطقة العربية، قد دعمت حركات شعبية في وجه أنظمة في أماكن، ودعمت الأنظمة في أماكن أخرى، تماماً مثل كل دولة رئيسية في هذا الرّزاع، ولا مجال للمفاضلة في هذا الإطار. العامل الوحيد الثابت في سياسات قطر في المنطقة هو ليس دعم الشعب (الآ إن كنت تفترض أنّك انت «الشعب») بل ببساطة دعم «الإخوان» في كلّ مكان، من سوريا إلى تونس، سواء كانوا حكّاماً منتخبين أم ميليشيات. وحين لم يكن لهم حصانٌ في الحرب، مؤلوا ميليشيات سلفية ووطنية. الآن الأوراق كشفت والحرب وقعت والموصل، مثل

حلب وغيرها كثير، يتصاعد منها الدخان، والمقولة الشهيرة (والمعبّرة) التي قالها أمير قطر السابق. وخرجت في «ويكيليكس». عن طبيعة علاقته بمحور المقاومة (يكتبون علينا ونكذب عليهم») هي نظرية، أعتقد، انتهت صلاحيتها.

عن الذاكرة والحقيقة

مع نهاية المعركة مباشرة، انطلق الإعلام الخليجي - الذي يغطّي ويبرّر كلّ الحروب الأميركية في منطقتنا، ليصنع جوّ حاداً على تحرير المدينة. تحت دعوى الحزن على الأضرار والضحايا (هذا بعد أن دعّموا قيام «داعش» في العراق، وفرحوا لاحتلالها الموصل، والأرشييف موجود). المثير في الأمر هو أنّ أكثر الهجوم يتركّز على «الحشد الشعبي» على الرّغم من حقيقة بسيطة، وهي أنّ «الحشد» لم يشارك مطلقاً في معارك الموصل، واستلمت الواجبة وحداتٌ معروفة من الجيش العراقي، ومن ينسّق مع الأميركيين وطيرانهم هي الحكومة العراقية برئاسة حيدر العبادي (ولن يريد أن يعرف موقف «الحشد» من ذلك فما عليه إلا أن يستمع لقادته، كانوا مهدي المهندس الذي كزّر مؤخراً، للمرة الألف. أنّهم لا يريدون التدخل الأميركي ولا يحتاجونه، وهم يتهمون الأميركيين مباشرة بدعم «داعش» والسعي إلى إطالة أمد الحرب والأزمة في العراق).

بمعنى آخر، هم لا يهاجمون أميركا التي قصف جيشها الموصل وضرب أحيائها، ولا «داعش» التي احتلت المدينة وفجّرت معالمها وسبت نساءها وعاملت أهلها كالعبيد، ولا يهتمّون حتى بتركيز الهجوم على الجيش العراقي والحكومة والنظام السياسي في العراق هو هدفٌ سهل، ومستحقّ، للانتقام والهجوم). بل هم يثوّن غيظهم على «الحشد» تحديداً - ربّما لأنهم يعرفون دوره في هزيمة مشروع «داعش». - تماماً كما حصل منذ أسابيع، حين خرج تحقيق صحافي ألماني في «دير شبيغل» يزعم حصول انتهاكات وتعتيب على يد القوات العراقية في الموصل. على الرّغم من أنّ كاتب التقرير قد شرح بوضوح اسم الوحدة التي كان يرافقها، وهي من الجيش العراقي، فإنّ الإعلام الخليجي - الذي تلقّف التقرير بحماسةٍ وحبور، بصرف النّظر عن مضمونه ومصداقيته - استخدم الحادثة مجدداً ليُتهم «الحشد» (بل أنّه، بدلاً من مواجهة حقيقة الرعب الذي بثّته «داعش» في المجتمع، والاعتراف بدورهم في ما حصل، تظهر نظريات في الإعلام الخليجي تدعي بأنّ «داعش» كانت مجرد «وهم» و«حجّة شيطانية لتدمير الموصل، وأنّ الجثث لم تظهر» كأنّ أشهراً من القتال، وآلاف من الشهداء، ومئات السيارات المفخّخة، كانت كلّها من فعل أشباح).

هذا الواقع يعكس علامةً معبّرة (بعيداً عن سؤال الصدق والكذب والنزاهة» الإعلامية)، وهي أنّ نخب الخليج تعرف عدوّها الحقيقي، وأنّ «الحشد» ونموذجه هو التهديد الفعلي لها، لا الأميركيين ولا «داعش» ولا الحكومات، وهو الذي يقدر على هزيمة مشاريعها في المنطقة ووضع حدّ لها - ظلّ أن يفهم من يستشهد شباب «الحشد» لأجلهم ولأجل حمايتهم، بالمثل، من هو صديقهم الحقيقي. الأساس اليوم، فيما «داعش» يطلق زفراته الأخيرة على أرضنا، أن نصون الذاكرة، وأن نتذكّر كل من شارك في الحرب علينا، ليس بهدف الانتقام والاقتصاص (وهو شعورٌ طبيعي وشرعي، بالمناسبة)، بل لكي لا يتشابه ما بعد الحرب مع ما كان قبلها. وعلينا أن نتذكّر، قبل كلّ شيء، الشهداء الذين قضاوا وهم بيارزون احدي أشبع الحركات التي أنتجها تاريخنا، وينقذوننا جميعاً من قدر كالج. والشهداء الحقيقيون، في لبنان كما في العراق، لا يحفظ ذكراهم في العادة غير أهلهم ورفاقهم، ومن يكمل عنهم الدُرب، وتتجاهلهم النخب وتهملهم. هذا إن لم تنبذهم. وفي ذلك شرف لهم، وتأكيد على سموّ الشهادة.